م. أشرف عفيفى ..دور المواصفات القياسية فى الحوكمة ومحاربة الفساد والتنمية المستدامة

الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة
Egyptian Organization for Standardization and Quality

المسئولية

نشرة الكترونية مجانية ربع سنوية تصدر عن الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة

عدد رقم (١٥)
إبريل ٢٠١٧

ورشة عمل لتطبيق معايير الحوكمة والإدارة الرشيدة لشركات القطاع الخاص

البرلمان المصرى يصدر قانون إنشاء هيئة مكافحة الفساد قريبا

المنطقة الاقتصادية لقناة السويس تشارك المؤسسات الأكاديمية والعلمية لتفعيل آليات الاستدامة البيئية في مصر

SCZone
General Authority for the Suez Canal Economic Zone

رئيس مجلس الإدارة

م. أشرف أسماعيل عفيفى

رئيس التحرير

م. أسامة المليجى

مدير التحرير

أ. أسماء عبد المحسن

المراجعة

ك. عبير عبد المنعم

سكرتير التحرير

أ. جمال عبد العليم

النشر الالكترونى

أ. أحمد محمد

الإخراج الصحفى

وحدة الإعلام MEDIA Unit الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة Egyptian Organization for Standardization and Quality

التنسيق والتصميم

أ. مصطفى صبرى

بقلم:
م. أشرف أسماعيل عفيفى
دور المواصفات القياسية فى الحوكمة ومحاربة الفساد والتنمية المستدامة ٣

بقلم م. أسامة المليجى
نحو نموذج مصرى للمسئولية والإدارة الرشيدة ٤

بقلم أ. أسماء عبد المحسن
تحديات ومعوقات التنمية المستدامة ٤

أ. جمال عبد العليم
الابتكار والإبداع في المسئولية المجتمعية ٦

تجربة رائدة فى المسئولية المجتمعية !!!! ٧

باب الأخبار ٨

بقلم:
م. أشرف اسماعيل عفيفى

دور المواصفات القياسية فى الحوكمة ومحاربة الفساد والتنمية المستدامة

تلعب المواصفات القياسية المصرية والدولية دوراً محورياً فى عملية التنمية المستدامة وتعد الإدارة الرشيدة والحوكمة محركاً رئيسياً للتنمية ومن أبرز أدوار الحوكمة هو التقليل من مخاطر الفساد الإدارى والمالى والذى يتمثل فى كسب منافع ومزايا شخصية من خلال طرق غير مشروعة لا يمكن الحصول عليها بالطرق المشروعة، ويظهر ذلك من خلال : الرشوة، الغش، الوساطة، ... وتساهم الحوكمة فى تقليص مخاطر الفساد الإدارى والمالى من خلال مجلس الإدارة، التدقيق الداخلى، منافسة المنتجات والخدمات، التدقيق الخارجى.

كما تظل مشكلة الفساد من أخطر المشاكل التى تعوق النمو الإقتصادى وتشوه المنافسة وتضعف سيادة القانون والحوكمة الفعالة. وتعد الرشوة واحدة من أكثر أشكال الفساد شيوعاً والتى من الممكن أن تصبح فى غاية الضرر لو تأصلت فى النظم السياسية والإقتصادية للدول، لذا يجب أن تصبح محاربة الفساد، وبالأخص الرشوة، جزءاً أساسياً من منهجية معالجة مشاكل إستدامة الحوكمة ونمو الإقتصاد.

ولقد قامت منظمة الأيزو من جانبها بإصدار العديد من المواصفات الدولية التى تسهم فى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها البيئية والمجتمعية والإقتصادية مثل سلسلة مواصفات الأيزو ٩٠٠٠ الخاصة بنظم إدارة الجودة التى تساهم فى تحقيق التنمية المستدامة من الناحية الإقتصادية، سلسلة مواصفات الأيزو ١٤٠٠٠ الخاصة بنظم الإدارة البيئية التى تساهم فى تحقيق التنمية المستدامة من الناحية البيئية، مواصفات ISO 26000 الخاصة بالمسئولية المجتمعية و ISO 20400 الخاصة بالشراء المستدام و ISO 37001 الخاصة بنظم إدارة مكافحة الرشوة التى تساهم فى تحقيق التنمية المستدامة من الناحية المجتمعية.

وتحرص الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة على المشاركة فى عملية إعداد هذه المواصفات الدولية لضمان صدورها بما لا يضر مصالح مصر والدول النامية إقتصادياً وتجارياً، كما تقوم الهيئة من جانبها بإصدار مواصفات قياسية مصرية متوافقة مع مثيلاتها الدولية وبما يتماشى مع متطلبات السوق وتوقعات وإحتياجات الأطراف المعنية.

وخلاصة القول فإنه ينبغى على صانعى القرار فى القطاعين العام والخاص خلق ثقافة المسائلة على جميع مستويات المسئولية، تحسين الشفافية فى إدارة الأعمال، تحسين أداء الإدارة العامة، تعزيز سيادة القانون، تعزيز مشاركة الأطراف المعنية والمجتمع المدنى فى عملية صنع القرار، تحسين الرؤى الإستراتيجية، الإهتمام بتطبيق مبادىء الحوكمة بإعتبارها جزء مهم لمحاصرة الفساد وهذا ما تضمنته إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية (٢٠١٦-٢٠٢٠) فى محورها الخامس الخاص بالحوكمة والتطوير المؤسسى.

أسرة التحرير

المهندس اسامه المليجى
رئيس التحرير
مقرر اللجنه الوطنية للمسئولية المجتمعية

نحو نموذج مصرى للمسئولية والإدارة الرشيدة

يعتبر تطبيق مبادىء الإدارة الرشيدة والحوكمة من أهم التحديات التى تواجه تنفيذ خطط التنميه المستدامة وإستراتيجيات الإستدامة سواء لأجهزة الدوله الرسميه أو شركات القطاع العام والخاص أو التعليم والصحه والخدمات أو تنفيذ المشروعات القوميه الكبرى بكفاءه وفاعليه وفى توقيتات قياسية وبنزاهة وشفافية ولذلك فإننا فى حاجه إلى مشروع قومى للإنتقال من الوضع الحالى للإدارة وجهود مكافحة الفساد إلى إدارة رشيدة فاعلة ونزيهة

والنموذج المقترح يتكون من أربعة مستويات:

المستوى الأول: نظام للعمل والإنتاجيه بكفاءة وفاعلية يطبق معايير وأنظمة قياسية فى الإدارة والمعرفة والتحسين المستمر ويحقق الأهداف الإقتصادية للمنشأة.

المستوى الثانى: نموذج المسئولية والمساءلة وتطبيق مبادىء الحوكمة طبقاً لمعايير المسئولية المجتمعية والبيئية والقانونية والأخلاقية.

المستوى الثالث: نموذج الإستجابة والإستباقية الذى يسعى إلى الإستجابة السريعة لمطالب وتوقعات المواطنين وإستباق التغيرات الإقتصادية والمالية الحاده والتكيف مع التغيرات المناخية والتحولات المجتمعية السريعة.

المستوى الرابع: تبنى إستراتيجية الإستدامة والمشاركة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة الوطنية والعالمية مثل القضاء على الفقر والجوع وخلق فرص العمل الكريم اللائق والعيش فى مدن وتجمعات نظيفة وتبنى منهج فى الإبتكار التكنولوجى.

النموذج

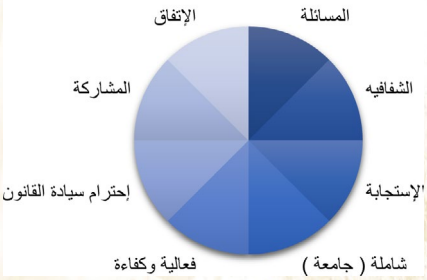

خارطة الطريق

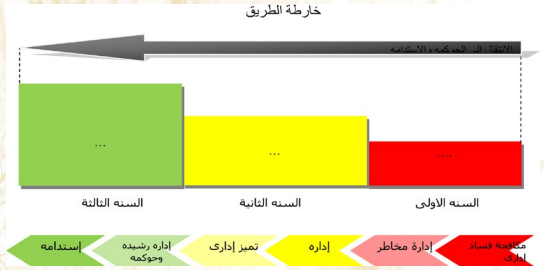

تحديات ومعوقات التنمية المستدامة

أ. أسماء عبد المحسن:
مدير التحرير .. خبير وطنى للمسئولية المجتمعية

سنستكمل في هذه المقالة التحديات - كما حددها أصحاب المصلحة - التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة في قطاعات الكهرباء والطاقة، البترول، السياحة، البيئة والموارد الطبيعية:

في مجال الكهرباء والطاقة:

- عدم توافر التمويل اللازم لمشروعات توليد الطاقة وشبكات توزيعها.
- محدودية مشاركة القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية في مشروعات توليد الطاقة وشبكات التوزيع.
- غياب كفاءة استخدام الطاقة في الأنشطة الإقتصادية المختلفة مما يؤدي إلى الطلب المتزايد على الطاقة وتلوث البيئة.
- ارتفاع تكلفة مزارع الرياح يحد من التوسع في إنشائها ويقصرها على مشروعات الدول المانحة.
- نقص الحوافز الإقتصادية التي تشجع على توليد الطاقة من المصادر المتجددة.
- عدم الوعي الكافي بأهمية ترشيد استخدام الطاقة.
- عدم الربط الاستراتيجي بين مراكز وإدارات البحث المختلفة في مجال تحسين كفاءة استخدام الطاقة في القطاع الصناعي.

في مجال البترول:

- النمو السريع في حجم الطلب على الطاقة بسبب زيادة السكان (متوسط ٦-٧٪ سنوياً).
- الاعتماد على البترول بنسبة ٩٣٪ في توليد الطاقة.
- التأثيرات البيئية السلبية لتوليد الطاقة من الوقود الأحفوري.
- النقص الحاد في معدات التنقيب عالمياً.
- قلة عدد المقاولين العاملين في المشروعات البترولية عالمياً.
- صعوبة التخلص الآمن من مخلفات الحفر والتنقيب والملوثة بالزيت ومن المياه الملوثة بالزيت والمحتوية على نسبة من الإشعاع ومن المحفزات المستنفذة في قطاع التكرير.
- ارتفاع معدلات استهلاك الطاقة لكل وحدة منتج عن المعدلات العالمية.

في مجال السياحة:

- ضرورة العمل على زيادة حركة السياحة الوافدة من خلال منظومة الحفاظ على الموارد البيئية.
- ضرورة وضع منظومة آلية للتنسيق بين الجهات المعنية بصناعة السياحة.
- الحاجة إلى تحسين الخدمات ونظم تطوير الأداء في مجال السياحة.
- الإحتياج لوجود نظام يعمل على توفير العمالة المتخصصة وتنمية مهاراتها في مجال السياحة.
- نشر الوعي البيئي بين العاملين في مجال الإستثمار السياحي.
- ضرورة الإعتماد على مراكز التنمية السياحية في إضافة مناطق عمرانية تسمح بالاستيطان الدائم.
- ضرورة زيادة الوعي العام بأهمية السياحة كأحد روافد الإقتصاد القومي وأهميتها في توفير فرص العمل.
- تأثير حركة السياحة الوافدة نتيجة لتلوث البيئة.

في مجال إدارة البيئة والموارد الطبيعية:

- عدم إدراج الإعتبارات البيئية بشكل فعال في السياسات القطاعية.
- تركيز إجراءات الحد من التلوث على مخرجات نهاية الأنبوب (المخلفات النهائية) بدلا من منع التلوث عند المنبع.
- النمو السكاني المطرد يزيد من الضغوط على البيئة والموارد الطبيعية.
- القصور في توفير نظام متكامل لإدارة المخلفات خاصة في المناطق الريفية والمناطق العشوائية.
- تلوث الهواء والماء وتدهور التربة الناتج عن دفن المخلفات بطريقة غير سليمة وغير قانونية.
- المعالجة غير الكاملة لمياه الصرف الصحي والصناعي.
- محدودية استخدام مياه الصرف الصحي المعالج بشكل اقتصادي (مثل التشجير).
- تلوث الهواء المتزايد الناتج عن قطاعات الصناعة والطاقة والنقل والتخلص من المخلفات.
- فقدان التنوع البيولوجي (التنوع الحيوي) نتيجة لتطور أنشطة التنمية والتعمير.
- غياب التنسيق وضعف التواصل الفعال بين الجهات المختصة في مجال حماية البيئة.
- النقص الواضح في البيانات المتاحة وقصور الترابط بين مراكز المعلومات البيئية.
- قلة الإعتمادات المخصصة للمشروعات المتعلقة بالبيئة.
- التقدم المحدود في لامركزية المسئوليات البيئية.
- انخفاض الوعي البيئي وسوء الممارسات التي تؤثر سلباً على كفاءة نظم الإدارة البيئية المتكاملة.
- تعدد التشريعات المرتبطة بحماية البيئة.

التنمية المستدامة ونمو الصادرات الوطنية

ملحق تجاري / عمرو عادل
التمثيل التجاري المصري - وزارة التجارة والصناعة

نُعرف التنمية المستدامة بأنها المبدأ الرئيسي لتحقيق أهداف التنمية البشرية مع الحفاظ في الوقت ذاته على الموارد الطبيعية اللازمة للإحتياجات الإقتصادية والمجتمعية، ويلاحظ أن المصطلح يعتبر «بيئي النزعة» وذلك لتمخضه عن تقرير لجنة برونتدلاند The Brundtland Commission والتي تُعرف رسمياً بأسم اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والتي تم إنشائها عام ١٩٨٣.
وعلى الرغم من أهمية البعد البيئي في مصطلح التنمية المستدامة، إلا أن تطور المصطلح أدى إلى إدراج البعدين الإقتصادي والمجتمعي كأحد الأهداف الرئيسية في عملية التنمية المستدامة، ليصبح المصطلح شاملاً لمختلف العمليات التي تهدف إلى الحفاظ على النظام البيئي مع تحقيق المنفعة الإقتصادية القصوى بما يتوافق مع تحقيق الصالح المجتمعي مثل تكافؤ الفرص، والارتقاء بمستوى المعيشة، وتنمية القدرات البشرية.
وبطبيعة الحال لم يكن مصطلح الإستدامة بمعزل عن الخطط الحكومية طويلة المدى لمختلف الدول وكذا استراتيجيات الشركات العالمية الكبرى إيماناً منها بالتغير المستمر للظروف العالمية شاملة البشرية والاقتصادية والإيكولوجية، الأمر الذي حدا بالحكومة المصرية لوضع استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ القائمة على أربعة محاور رئيسية وهم (التنمية الإقتصادية، البيئة، المعرفة والابتكار، العدالة الإجتماعية) والتي يمكن الإطلاع عليها من خلال ./http://sdsegypt2030.com
وبالتطرق إلى محور التنمية الإقتصادية نجد أن الركائز الأساسية لهذا المحور تشتمل على: (دمج القطاع غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي، تخفيف الضغوط التضخمية، فضلاً عن زيادة الإيردات العامة)، وهي معطيات تتماشى مع خطة الدولة لنمو الصادرات المصرية بهدف الوصول بإجمالي حجم صادرات غير بترولية إلى ٣٠ مليار دولار عام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٢٠ مليار دولار نهاية عام ٢٠١٦، حيث أن تطبيق مبادئ التنمية المستدامة سيؤدى إلى الارتقاء بمنظومة الصناعة المصرية وبالتالي نمو الصادرات المصرية، ويمكن التطرق إلى نموذج تحقيق الاستدامة في عملية الشراء والتي تتناولها مواصفة الأيزو ٢٠٤٠٠ التى صدرت فى منتصف إبريل عام ٢٠١٧ وأثرها على نمو الصادرات، وذلك كما يلي:
• تتطلب المواصفة عدة اشتراطات يجب توافرها في المنشأة الموردة لخدمة أو سلعة ما مثل عدم التمييز بين العاملين واحترام حقوقهم الأساسية، الالتزام بالمعايير البيئية ومعايير الكفاءة الإقتصادية، تنمية القدرات ونشر التكنولوجيا، الحفاظ على سرية معلومات المستهلك أو المشتري، التنمية المجتمعية، المنافسة العادلة.
• سيؤدى توافر تلك الإشتراطات في المورد والمنشأة المصرية إلى عدة ايجابيات أبرزها تعزيز جودة السلعة المقدمة، ترشيد استخدام الطاقة وتقليل التكلفة، الإسراع بدمج القطاع غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي (نتيجة الإشتراطات التعاقدية الرسمية الواجب توافرها في المنشأة)، تبنى تكنولوجيا حديثة يلتزم المشتري بتقديم أحد أشكال الدعم فيها وفقاً للمواصفة الجديدة.
• تقوم عدد من أجهزة الدولة بتعزيز عملية الشراء المستدام، حيث تقوم الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة بإستضافة إجتماعات لجنة فنية وطنية لمناقشة التعديلات والتعليقات المتعلقة بالمواصفة الدولية بما يتماشى مع الإلتزامات الدولية لمصر، ثم إعتماد خطة لصياغة مواصفة وطنية موازية والترويج لها بالتعاون مع كافة الجهات ذات الصلة سواء الرسمية أو مجتمع الأعمال أو المجتمع المدني لضمان تطبيق الإشتراطات الواردة بالمواصفة الوطنية.
• تقوم مكاتب التمثيل التجاري من خلال تواصلها الدائم مع الدوائر الحكومية وتجمعات الأعمال بالدول المعتمدين لديها بالتعرف على أبرز متطلبات الجودة والمتطلبات السعرية والشهادات الواجب توافرها لتصدير سلعة بعينها ثم التواصل مع الجهات المعنية في مصر سواء الحكومية أومجتمع الأعمال لضمان انعكاس تلك المتطلبات على المستوى النظري (المعايير والمواصفات الوطنية التي يتم صياغتها) وكذا على مستوى الأعمال (منظومة الإنتاج الفعلية لدى المنشآت الصناعية المصرية) بما يعزز من موقع الصادرات المصرية في الأسواق الخارجية.
ختاماً، فإن تطوير عملية الشراء بإدراج عنصر الإستدامة، وجود إطار منظم له - سواء على مستوى المنشآت الانتاجية B2B أو على مستوى المستهلك النهائي B2C - من شأنه تعزيز وتطوير العملية الإنتاجية سواء معايير الجودة والأمان، المعايير البيئية، إشتراطات العمالة، نقل التكنولوجيا، المنافسة العادلة، مكافحة الفساد، وغيرها من الممارسات التي تعزز من تنافسية الشركات المصرية مع مثيلاتها في السوق العالمية.

المسئولية

الإبتكار والإبداع في المسئولية المجتمعية

أ/ جمال عبد العليم
رئيس وحدة الإعلام .. هيئة المواصفات والجودة المصرية

للمسئولية المجتمعية علاقة وثيقة بالإبداع والإبتكار، لما لها من تأثير مباشر على المجتمع وبالتالي سيكون للمنشآت التي تقدم منتجات متميزة، دور هام في خدمة المجتمع.

لذلك يجب إعطاء المسئولية المجتمعية أهمية كبيرة في مجال الإبتكار والإبداع والذي يُمكِّن المنشآت من الإستغلال الأمثل لقدراتها وإمكاناتها، بحيث تقدِّم خدمات ذات قيمة

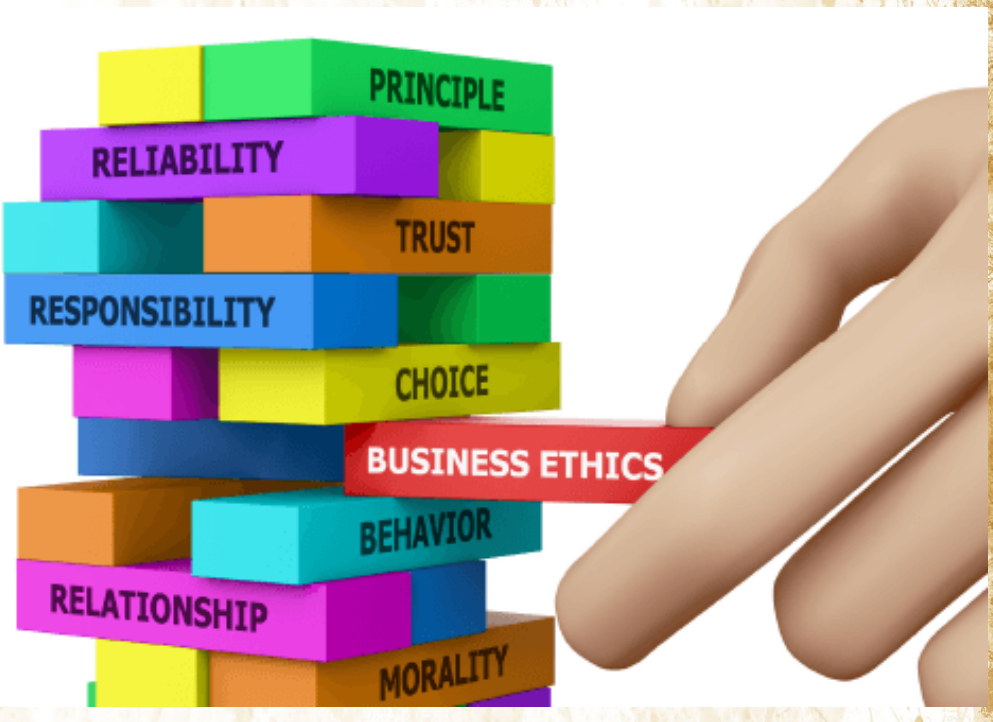

للعملاء، وهناك كثير من المجالات التي يمكن الإبتكار فيها كالخدمات وآليات العمل وغيرها.

والإبداع هو تحويل الأفكار الجديدة والأفكار الخيالية إلى واقع من خلال استخدام أساليب جديدة مختلفة لتطوير الأشياء والأفكار.

وينتج الابتكار من خلال تخصيص وقت، وبذل جهد في البحث عن فكرة ما وتطويرها وبذل جهد أكبر في تسويقها، خاصةً إذا علمنا أن جميع الإبتكارات تبدأ أصلًا بأفكار إبداعية.

فالإبتكار عبارة عن التطبيقات الناجحة للأفكار الإبداعية في أي مؤسسة ومن هنا يكون الإبداع انطلاقة للابتكار، فهو ضروري للإبتكار، ولكنه غير كافٍ في حد ذاته إذ ينبغي فحص الأفكار وتجريبها على أرض الواقع للتعرف على فعاليتها، والعمليات المرتبطة بها وطرق إدارة هذه العمليات بأقل تكلفة وجهد.

ودائما ما يؤكد الخبراء على عدة إجراءات لدعم وتعزيز الإبداع والإبتكار، أبرزها التخلي عن المركزية وتعزيز المهارات الإبتكارية، وخلق بيئة إبداعية، ودراسة الواقع، والاستفادة من التجارب والممارسات المشابهة، والتركيز على الابتكار في المشاريع والأنشطة والبرامج، إلى جانب تعزيز المهارات والكفاءات لدى العاملين، والحرص على إيجاد بيئة تفاعلية، ودعم الإدارة العليا والتنفيذية للإبتكار، فضلًا عن الحرص على مواكبة المتغيرات العالمية والتطور التكنولوجي الذي نشهده اليوم.

وتظهر أهمية الإبداع والإبتكار في المنشآت، بالنظر إلى أهمية الحفاظ على قوتها وضمان استمرارها قوية مؤثرة ولكى تحقق أية منشأة مفهوم «المؤسسة الخلاقة المبدعة» يجب أن يكون الإبداع والابتكار والتجديد سمات مميزة في أدائها، وهدفاً تصبو إلى الوصول إليه دائماً.

يتفق الخبراء على أن الإبداع والابتكار ليسا مقتصرين على الأعمال والمشاريع والمنتجات الهادفة للربح، ويرون أن قيمتهما تصبح أكبر في مبادرات المسئولية المجتمعية المقدمة للمجتمع وهو ما قد تغفله بعض المنشآت عندما لا تقوم بدراسة احتياجات عملائها أو المستفيدين منها أو احتياجات المجتمع المحيط بها.

تجربة شركة سيدى كرير للبتروكيماويات [سيدبك] نحو مسئولية مجتمعية أكثر فاعلية

كيميائى/أنور عبد الجواد
مدير عام بالإدارة العامة للجودة

تلتزم سيدبك تجاه المجتمع المحيط بها بالمساهمة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية مثل تحسين الخدمات الصحية، ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل بغرض تحسين مستوى معيشة الأفراد ومواكبة التطورات السريعة في جميع الجوانب التنموية ، طبقا للمبادئ العشرة للميثاق العالمي للأمم المتحدة. ومن فوائد تطبيق المسئولية المجتمعية التى عادت على شركة سيدبك تحسين سمعة المؤسسة وتعزيز الثقة بأدائها وتخفيض تكاليف التشغيل وتحسين جودة المنتجات وزيادة المبيعات، وتعزيز ولاء العاملين وتحسين سلامة وبيئة العمل.

المساهمات الخيرية

بدأت شركة سيدبك مسئوليتها المجتمعية منذ عام ٢٠٠١ من خلال التبرعات والمساهمات المادية والعينية المباشرة إلتى تقدمها إلى سكان القرى المحيطة بها على سبيل المثال: توزيع شنط رمضان، عمل قوافل طبية، مساعدة الطلاب غير القادرين، كما تم توقيع بروتوكول تعاون مع إحدى المستشفيات الخيرية بالمنطقة المحيطة يتم بموجبه إيداع مبلغ نقدى في صندوق العلاج المجانى ليتم الصرف منه على الحالات الفردية من أهالى المنطقة .

الخطوات التي اتخذتها الشركة للتوافق مع المواصفة الدولية للمسئولية المجتمعية

تطورت سياسة شركة سيدبك للمسئولية المجتمعية من فكر التبرعات والمساهمات المادية والعينية المباشرة إلى مجموعة من الإجراءات التي تعكس فكر التنمية المستدامة بمحاورها الإقتصادية والبيئية والمجتمعية.

وتطبيقاً للبند الخامس والسادس من المواصفة الدولية ISO 26000 قامت شركة سيدبك بالتأكيد على إلتزامها بمسئوليتها المجتمعية وقيامها بتحديد وإشراك الأطراف المعنية، والقيام بتحليل القضايا الجوهرية للمسئولية المجتمعية ووضع أولويات لتطبيقها وتبنيها.

تم الإشتراك فى مشروع (MENA Project (SIDA – الذى تنظمه منظمة الأيزو بالتعاون مع الوكالة السويدية للتنمية والتعاون الدولى والهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، تم القيام بعمل Gap Analysis ، التوقيع على خطاب الإشتراك فى الميثاق العالمى التابع للأمم المتحدة (UN G C) ، حصلت سيدبك على خطاب شكر من منظمة الأيزو لتطبيقها مبادئ وقضايا المسئولية المجتمعية ودمجها في سياساتها وعملياتها وإستراتيجياتها وذلك فى نهاية عام ٢٠١٤.

أنشطة سيدبك تجاه المسئولية المجتمعية

كان قرار شركة سيدبك الإستراتيجي بإنشاء وحدة الأمين الجديدة أحد الإنعكاسات الهامة لفكر التنمية المستدامة بمحورها الاقتصادي حيث أن الغرض من هذه الوحدة هو إزالة الإختناقات التشغيلية في مصنع إنتاج الإثيلين والتي نشأت نتيجة جيود المواصفات الحالية لغازات التغذية عن المواصفات التصميمية، وقد تم توقيع عقد فى أكتوبر ٢٠١٥ مع شركة Thyssen Krupp لإنشاء وحدة الأمين.

إهتمت سيدبك بتنفيذ عدد من المشروعات البيئية منها على سبيل المثال مشروع استخلاص وإسالة غاز CO2 بغرض تحقيق قيمة مضافة لسيدبك من ناتج البيع وحماية البيئة من الإنبعاثات، مشروع تركيب وحدة معالجة جديدة بمحطة معالجة مياه الصرف الصناعى بغرض إزالة الزيوت والشحوم من مياه الصرف الصناعى.

إيماناً من سيدبك بأن الطاقة مورد قابل للسيطرة من خلال إتباع أسلوب منهجى ودعم من الإدارة العليا من أجل التحسين تمكنت سيدبك من خفض تكاليف استخدام الطاقة بصورة ملحوظة بدون الحاجة إلى توفير تمويل، حيث تم اتخاذ خطوات ملموسة تهدف إلى إعتماد نظام لإدارة الطاقة يتوافق مع المواصفة القياسية الدولية ISO 50001:2011 وحصلت الشركة على شهادة التوافق مع متطلبات هذه المواصفة فى نوفمبر ٢٠١٤.

تمكنت سيدبك من تحسين كفاءة الطاقة بنسبة ٣ ٪ أى ما يعادل خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنحو عشرة آلاف طن مع تحقيق وفر مالى حوالى ٢,٥ مليون جنيهاً خلال عام ٢٠١٥.

على مستوى المساهمة فى التقدم المجتمعى قامت سيدبك بالإشتراك مع الشركة القابضة للبتروكيماويات ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بتنفيذ برنامج تدريبى ودعم فني للشركات التابعة للشركة القابضة للبتروكيماويات فى مجال تطبيق نظام إدارة الطاقة وقد حصل عدد ٢٢ مشارك على شهادة خبير وطنى فى الطاقة، كما تم تنفيذ البرنامج التدريبى الخاص بإعداد كوادر خبراء وطنيين فى مجال Motor Optimization System

كذلك تولى سيدبك إهتماماً بتنمية الموارد البشرية للعاملين لديها من خلال وضع لائحة شئون العاملين التى تتضمن اللوائح المنظمة للعمل، وضع خطة تدريب سنوية طبقاً للإحتياج التدريبي لرفع قدارت العاملين مع استغلال الموارد المتاحة والمتمثلة في عاملين أكفاء من ذوي الخبرات، إستطلاع الأراء فيما يخص الخدمات المقدمة للعاملين، إنشاء بنك الأفكار لوضع المقترحات لتطوير العمل بالشركة.

من أهم المساهمات المجتمعية التى تبنتها سيدبك هى الإهتمام بالحفاظ على الصحة العامة خاصة لأهالى المنطقة المحيطة بالشركة من خلال شراء أجهزة ومستلزمات طبية لمؤسسات جامعية أو مدرسية أو لمؤسسات حكومية أو جمعيات خيرية حيث تم دعم المستشفيات الحكومية والعامة بحوالى ٢,٥ مليون جنيهاً خلال عام ٢٠١٥.

كذلك من الإسهامات الأخرى دعم دور الأيتام وذوى الإحتياجات الخاصة، تنمية الفكر المهارى والإبداعى لدى طلاب كلية الهندسة جامعة الإسكندرية وذلك بدعم الكلية لعمل تصميم سيارة فورميولا لطلبة قسم الميكانيكا بالكلية للمشاركة في المسابقات الدولية بما يضمن خريج جامعى متميز، تنظيم تدريب صيفى لطلبة الجامعات وذلك بتدريب عدد ٤٤٦ طالب جامعى من مختلف التخصصات داخل موقع سيدبك خلال ٢٠١٥، كذلك التعاون مع الشركات البترولية بالمنطقة البترولية فى إعادة تأهيل الطرق الآتية: طريق النهضة الرئيسي الذى يخدم أهالى المنطقة المحيطة، طريق مزلقان عبد القادر، طريق إسكندرية للبترول، طريق السد العالى.

المنطقة الاقتصادية لقناة السويس تشارك المؤسسات الأكاديمية والعلمية لتفعيل آليات الاستدامة البيئية في مصر

في شهر مارس الماضى، شهدت كبرى المؤسسات البحثية والعلمية والأكاديمية بمصر نشاطاً ملحوظاً في إقامة مؤتمرات وورش عمل حول الإستدامة البيئية وآليات التعاون بين القطاعات الأكاديمية والعلمية وكذلك الهيئات الإقتصادية.

وقد كان للهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس نصيباً في المشاركة بهذه المؤتمرات منها، المؤتمر الأول لجامعة الأزهر الذي أقيم في الفترة من١٢ إلى ١٤ مارس ٢٠١٧ تحت عنوان «الطاقة حق ومسئولية» بجانب المشاركة في المؤتمر الدولي الثالث للمركز القومي للبحوث الذي عقد في الفترة ما بين ١٣ إلى ١٥ مارس ٢٠١٧ بعنوان «البيوتكنولوجي والحماية البيئية» .

وإيماناً من الهيئة العامة للمنطقة الإقتصادية لقناة السويس بأن دور المؤسسات الأكاديمية والعلمية فضلاً عن الأبحاث هو أساس التقدم وتحقيق الإبتكار والتنمية؛ فقد شاركت المنطقة الاقتصادية لتقديم عرض تقديمي في كلا الحدثين عن مفهوم التنمية المستدامة وتطبيقها خاصة بالمناطق التابعة لها.

«الطاقة .. حق ومسئولية» كان أول مؤتمر تعرض فيه المنطقة الإقتصادية لقناة السويس مفهوم الإستدامة بالمنطقة من زاوية دعم منظومة إشراك الأطراف المعنية للحصول على فكر شمولي كآلية للتطبيق ولتحقيق النجاح، مع الأخذ في الإعتبار الأهداف العالمية للإستدامة واستراتيجية مصر للتنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠».

أما الحدث الثاني الذي عقد من قبل المركز القومي للبحوث فقد قدمت المنطقة عرض تقديمي من زاوية أخرى تتمثل في الإستدامة البيئية تحت عنوان «مفهوم الاستدامة بالمنطقة: معايير الاستدامة وتعريف الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق».

وقد حققت المنطقة نجاحاً بعرض كل ما هو مختص بهذا القطاع الحيوي والتركيز على محور المعايير وإدارة الجودة في عمليات قياس الأداء - كإنبعاثات الكربون، وكذلك مؤشرات تقارير الإستدامة العالمية، مما كان لها آثاراً إيجابياً مع شركاء المنطقة في التعاون والإتفاقيات بشأن القطاعات الصناعية والإستثمارية وقد مثلت مها حسيبو مديرة الاستدامة بالهيئة المنطقة الاقتصادية في تلك المؤتمرات بمحور «نقطة الإنطلاق لمفهوم الاستدامة في البلاد» والذي بدوره يستند إلى ثلاث مراحل أساسية تتضمن:

١) زيادة الوعي حول المفهوم وآلياته ومعاييره.

٢) تحديد أصحاب المصلحة واشراكهم في آليات إتخاذ القرار من مختلف القطاعات والتخصصات لتبني نهجاً شمولياً وأكثر نجاحاً.

٣) التنسيق مع استرتيجية مصر للتنمية المستدامة «رؤية مصر-٢٠٣٠» و الأهداف العالمية للتنمية المستدامة باستخدام معايير قياس الجودة والتميز.

SCZone
General Authority for the Suez Canal Economic Zone

ورشة عمل لتطبيق معايير الحوكمة والإدارة الرشيدة لشركات القطاع الخاص

أقام المركز المصرى لمسئولية الشركات (ECRC) بالتعاون مع مركز تحديث الصناعة (IMC) وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) ورشة عمل حول تطبيق معايير ومبادئ الحوكمة والإدارة الرشيدة فى شركات القطاع الخاص خلال الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ مارس الماضى وافتتحت الورشة السيدة / شرين الشوربجى - مدير برامج التنمية المستدامة والدعم الفني بمركز تحديث الصناعة- وكان المحاضر هو المهندس / أسامة المليجى خبير الحوكمة والتنمية المستدامة فى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وقد شارك فى ورشة العمل ٢٠ مشارك من شركات القطاع الخاص، كما شاركت فيها الأستاذة / أسماء عبد المحسن أمين اللجنة الوطنية لمعايير الحوكمة بالهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة ، وخلال الورشة تم دراسة الإستدامة والتنمية المستدامة فى سلسلة الإمداد

ومبادئ الحوكمة مثل: الإمتثال للقانون والكفاءة والفاعلية والسلوك المؤسسى الأخلاقى والمساءلة والشفافية.

وفى نهاية الورشة قامت كل شركة بعرض سريع لخطتها لتطبيق الحوكمة والمساهمة فى التنمية المستدامة كما عرضت تقريرها إسترشادا بمعايير تقارير الإستدامه Global Reporting Initiative.

البرلمان المصرى يصدر قانون إنشاء هيئة مكافحة الفساد قريبا

فى ظل انتشار جرائم الفساد فى مختلف المؤسسات والقطاعات بالدولة، والمجهود الكبير الذى تبذله هيئة الرقابة الإدارية لضبط الفاسدين وتقديمهم للمحاكمة، أصبحت هناك ضرورة ملحة لإصدار قانون لإنشاء هيئة مكافحة الفساد إعمالاً لأحكام الدستور، وتفعيل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التى وقعت عليها مصر، لمعاونة الأجهزة الرقابية فى مكافحة الفساد ومنع تكراره.

وتنص المادة (٢١٨) من الدستور، على أن: «تلتزم الدولة بمكافحة الفساد، ويحدد القانون الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية المختصة بذلك، وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها فى مكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، ضماناً لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام، ووضع ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون».

وكان قد تقدم أكثر من ٦٠ عضواً من أعضاء البرلمان بمشروع قانون لإنشاء الهيئة التنسيقية لمكافحة الفساد والذى سيصدر خلال دور الانعقاد الحالي لمجلس النواب.

ملتقى المسئولية المجتمعية للشركات يسعى لتوحيد جهود القطاع الحكومي والخاص

تنطلق فعاليات ملتقى المسئولية المجتمعية السنوي «Egypt CSR Forum» ، للعام الثالث على التوالي يومى ٨ و ٩ مايو ٢٠١٧، بهدف توحيد جهود القطاع الحكومي مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في مجال العمل التنموي.

ويُعد الملتقى هو الأول من نوعه في مصر والمنطقة، ومن أهم المؤتمرات وأكثرها تأثيراً في مجال الأعمال في المجتمع المصري بشكل خاص والعالم العربي بشكل عام، و استطاعت توصيات الملتقى في دورته الأولى والثانية خلق حالة من الوعي المجتمعي حول أهمية المسئولية المجتمعية ولعب دورًا كبيرًا في إعادة هيكلة العمل الخيري وتحويله إلى عمل تنموى لأن معظم الدول التى حققت نهضة ونمو اقتصادي ملحوظ على مستوى العالم، نهضت على سواعد أبنائها المخلصين وبمشاركة قوية من الشركات العاملة، سواء كانت شركات محلية أو شركات عالمية.

ويحظى ملتقى المسئولية المجتمعية «Egypt CSR Forum»، هذا العام بصدى كبير؛ خاصة في ظل توجه الحكومة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في مصر عن طريق خارطة التنمية المستدامة التي ترسمها لتحقيق أهدافها بحلول عام ٢٠٣٠ .

ويسعى القطاع الخاص للقيام بدور واسع في دعم العمل التنموي والمجتمعي للإنخراط فى العمل من أجل تحقيق الأهداف المرجوة والعمل على نشر الوعي ودعم ثقافة قيام الشركات بدورها التنموي في تنمية وتطوير المجتمع، وذلك من أجل توحيد الجهود وخلق لغة حوار مشتركة لتحقيق الأهداف التي ترتقي بالمجتمع المصري.

بنك مصر يتوافق مع معايير مبادرة تقارير الاستدامة العالمية

حصل بنك مصر على موافقة منظمة المعايير الدولية لتقارير الاستدامة كأول بنك مصرى مملوك للدولة يقوم بتقرير الأعمال متوافق مع مبادئ الإستدامة من خلال مراعاة الحوكمة وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد والمشاركة المجتمعية، مع مراعاة معايير السلامة البيئية وتتكون شبكة GRI العالمية من عدة آلاف من المؤسسات فى جميع أنحاء العالم ملتزمين بالكشف عن نتائج أعمالهم بمنظور الإستدامة كأساس الإفصاح عن المعلومات بغرض تحقيق مستوى المشاركة المجتمعية ورخاء البيئة المحيطة.

هذا ويراعى البنك كافة المعايير المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة من خلال مراعاة تقييم الأثر البيئى للأنشطة المتعلقة بمؤشرات الأداء وذلك فى مجال الطاقة والإنبعاثات ومجموع الإستثمارات الداعمة وغيرها من المبادئ التى تبرز العلاقة بين الأداء المالى وغير المالى وتدارك المخاطر وتمكين الخطط المبنية على الحوكمة وخفض التكاليف والالتزام التام بالمعايير والقوانين، حيث يقوم البنك بتمويل المشروعات صديقة البيئة التى تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة مع التأكيد على كافة الأطراف ذات العلاقة بالبنك بضرورة التزامهم بتلك المعايير والإشراف المستمر .

وانطلاقاً من إيمان بنك مصر بأهمية دعم المسئولية المجتمعية كأحد محاور تحقيق التنمية المستدامة يقوم البنك بالمشاركة من خلال

«مؤسسة بنك مصر لتنمية المجتمع» – وهى مؤسسة مستقلة غير هادفة للربح- فى التنمية الشاملة لمختلف قطاعات المجتمع بما فى ذلك التعليم والثقافة والعمل، والصحة العامة والبيئة، ومساندة القرى الأكثر احتياجا ومشروعات المرأة المعيلة.

ويأتى هذا بجانب توافق بنك مصر كأول بنك وطنى بنهاية عام ٢٠١٥ مع معايير الأمم المتحدة للمواطنة وقد جاء التوافق نتيجة أن بنك مصر يولى دائماً أهمية كبرى للمسئولية المجتمعية ويلتزم بالمعايير والمبادئ العشرة الخاصة بالإتفاق العالمى التابع لمنظمة الأمم المتحدة والتى تنص على عدم التفرقة، المساواة، الحقوق، عمالة الأطفال، معايير السلامة والصحة، بيئة صحية وآمنة، تطبيق الحوكمة ومحاربة الفساد.

«قومي المرأة» ينظم برنامج تدريبي لتعزيز آليات دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة

نظم المجلس القومي للمرأة برنامج تدريبي، على مدار يومين بعنوان «تعزيز الآليات الداعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠» بحضور ٣٠ ممثلا عن الوزارات المختلفة، بهدف استعراض الإجراءات التي اتخذها المجلس لإعداد استراتيجية تمكين المرأة ٢٠٣٠، وأسلوب إعداد المؤشرات وكيفية استخدامها لقياس مدى التقدم المحرز لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن عرض تجربة مصر في تطبيق الموازنات ومناقشة التغير المناخي والتكيف مع البيئة في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

من منطلق اختصاص المجلس القومى للمرأة باقتراح السياسات العامة في مجال تنمية شئون المرأة لتمكينها من أداء دورها وإدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة، تقوم ادارة التخطيط بالمجلس بالعديد من الأنشطة في هذا المجال.

كما شارك المجلس في اجتماع محور الشفافية وكفاءة المؤسسات بوزارة التخطيط والاصلاح الادارى بحضور ممثلين من الجهات المختلفة على المستوى الحكومى ومنظمات المجتمع المدنى، تم خلاله استعراض دور المجلس في اعداد استراتيجية تمكين المرأة ٢٠٣٠، ومناقشة سبل تعزيز دور وحدات تكافؤ الفرص بإدماجها في الهياكل التنظيمية للوزارات باعتبارها آلية داعمه لتنفيذ الأنشطة والمشروعات داخل كل وزارة تراعى منظور التنوع الاجتماعى.

ورشة عمل حول الشراكة المجتمعية والتنمية المستدامة في أنشطة التقييس

نظمت الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ورشة عمل بعنوان «الشراكة المجتمعية وخدمة المجتمع والتنمية المستدامة في أنشطة التقييس» خلال شهر فبراير الماضي بالرياض.

وتأتي تلك الورشة في إطار دعم هيئة المواصفات للجهود العربية في دعم وتعزيز أنشطة التقييس وترسيخ ممارسات خدمة المجتمع والتنمية المستدامة، وتهدف هذه الورشة إلى مشاركة قطاع الأعمال فى رفع كفاءة الشراكة المجتمعية والتنمية المستدامة بأنشطة التقييس والجودة، وإبراز أثر تدريس أنشطة التقييس والجودة والتنمية المستدامة لطلاب التعليم وزيادة الوعي بتطبيق الإستراتيجيات الفعالة للمسئولية المجتمعية في القطاعات المختلفة، وعرض الممارسات العربية لتطبيق ودعم الشراكة المجتمعية والتنمية المستدامة بأنشطة التقييس والجودة بالقطاعات الأكاديمية.

مطارات دبي تحصد أربع جوائز عالمية في إستدامة المسئولية المجتمعية

فازت مطارات دبي بأربع جوائز عالمية في مجال المسئولية المجتمعية مقدمة من مؤسسة "الجوائز الدولية" التي تنظم جوائز الخليج للإستدامة والمسئولية المجتمعية على مستوى دول المنطقة و «المؤتمر العالمي للموارد البشرية والتطوير» الذي يتخذ من الهند مقراً له .

وتشمل الجوائز الأربع: أفضل مبادرة حكومية وأفضل فريق في مجال الخدمة المجتمعية عن مبادرتين رائدتين هما مبادرة «استعادة بصرك تفرحنا» ومبادرة «نشر الوعي بسرطان الثدي» التي شملت وضع الشعار المخصص المعتمد لهذا المرض على برج المراقبة في مطار دبي الدولي الذي يعتبر من أعلى الأبراج في العالم .

أما الجائزة الثالثة كانت جائزة أفضل مؤسسة في مجال رعاية صحة الموظفين أثناء العمل حيث افتتحت مطارات دبي مركزاً للرعاية الصحية لتقديم الاستشارات الطبية والفحوص الأولية لمتابعة صحة موظفيها بشكل يومي .

والجائزة الرابعة هي جائزة «مؤسسة العام في مجال المسئولية المجتمعية» تقديراً لسياسات مطارات دبي الواضحة في مجال المسئولية المجتمعية .

وقد تنافس على الجوائز الأربع – إلى جانب مطارات دبي – أكثر من ٨٠٠ مؤسسة وهيئة وشركة على مستوى العالم مما يدل على مدى صحة خطط مطارات دبي المتعلقة برعاية ودعم المجتمعين المحلي والدولي.

وقد استفاد أكثر من ٣٥ ألف شخص غالبيتهم من الأطفال في أفريقيا من هذه المبادرة حيث تبرع موظفو مطارات دبي بأكثر من ١,٢ مليون درهم تم منحها للمستشفى الدولي لأمراض العيون «أوربس» لتغطية تكاليف إجراء عمليات جراحية لمساعدة هؤلاء الأشخاص على استرجاع بصرهم .

وعلى صعيد المبادرة الثانية فقد تم نشر الوعي بخطورة سرطان الثدي من خلال مجموعة فعاليات إضافة إلى حملة إعلامية وتسويقية واسعة النطاق شملت ملايين المتصفحين والمتابعين لمواقع التواصل الإجتماعي فضلاً عن ملايين المسافرين والقاطنين من النساء، فقد كان الشعار العملاق الموضوع على برج المراقبة يذكرهن بضرورة الفحص المبكر لتجنب الإصابة بهذا المرض .

كما يستفيد أكثر من ١٠٠ ألف موظف يعملون في مطار دبي الدولي من خدمة مركز الرعاية الصحية الذي افتتحته مطارات دبي لتقديم الإستشارات الطبية والعلاج السريع للموظفين.

ويعتبر فوز مطارات دبى بهذه الجوائز ترجمة عملية لمدى الإهتمام بتنمية واستدامة المجتمعات على الصعيدين المحلي والدولي والمساهمة في الإرتقاء بالإنسان ومستقبله.

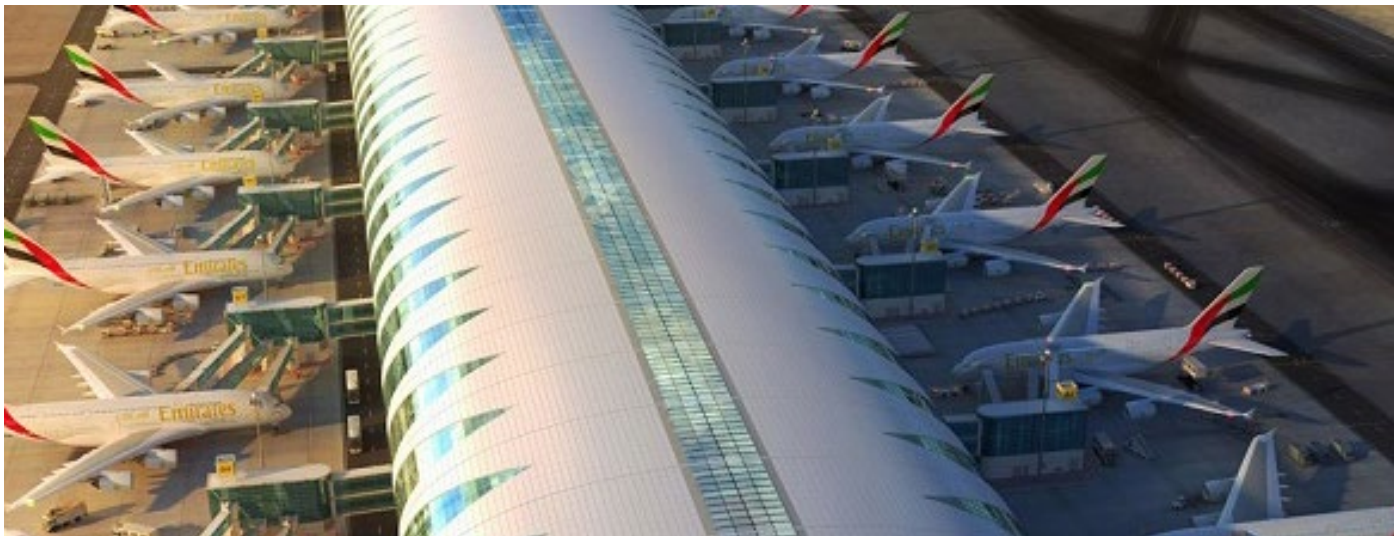

الشفافية الدولية: ٦ دول عربية بين الأكثر فساداً في العالم

قالت منظمة الشفافية الدولية أن أغلب الدول العربية تراجعت في مجال مكافحة الفساد في عام ٢٠١٦ وقالت المنظمة في تقرير نُشر بموقعها على الإنترنت: «غالبية الدول العربية لم تستطع تحقيق نتائج حقيقية تعكس إرادة الشعوب وأضافت: ٩٠٪ من هذه الدول حققت أقل من ٥٠ درجة على مؤشر يبدأ من صفر، حيث الأكثر فساداً إلى ١٠٠.

وجاء في التقرير أن ٦ دول عربية من أكثر ١٠ دول فساداً في العالم هي: سوريا والعراق والصومال والسودان واليمن وليبيا بسبب انعدام الاستقرار السياسي والنزاعات الداخلية والحروب وتحديات الإرهاب إلا أن أغلب الدول العربية ومنها مصر تكافح الفساد وتقدم مرتكبيه للمحاكمة.

وقال التقرير أن التراجع في مجال مكافحة الفساد كان حاداً في بعض الدول العربية؛ منها دول الخليج ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب منها انخراط تلك الدول في تحالفات عسكرية مما يزيد من السرية وعدم الوضوح في الموازنات والصرف العام.

وتضمّن التقرير ما تعتبره «الشفافية الدولية» آليات لمكافحة الفساد؛ منها وضع حد للفساد السياسي، إرادة سياسية فاعلة في تحقيق الالتزامات التعاقدية الدولية (في مجال المكافحة)، ضمان حق حرية الرأي والتعبير والمسائلة، وضع حد للضغوط على النشطاء ومؤسسات المجتمع المدني، استقلال القضاء من أجل محاسبة الفاسدين واسترداد الأموال المنهوبة.

«الإسكوا» تشارك فى بناء فريق عربى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

شاركت لجان الأمم المتحدة الإقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا «الإسكوا» فى ملتقى المنظمات العربية المتخصصة لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ الذى عقد بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة خلال شهر فبراير الماضى.

يأتى ذلك فى إطار دور «الإسكوا» لدعم الدول العربية فى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وقد تناولت جلسات الملتقى «المفاهيم والتوجهات العالمية والإقليمية العربية للتنمية المستدامة».

ويجمع الملتقى كبار المسئولين فى المنظمات العربية المتخصصة والمدراء المعنيين بمجالات التنمية المستدامة لدى المنظمات من أجل بناء فريق عربى قوى يعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بأبعادها الاقتصادية والمجتمعية والبيئية.

ويهدف هذا الاجتماع إلى دعم الدول العربية فى تنفيذ خططها الوطنية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ، وتشمل الجهات المشاركة المنظمات العربية والدولية ومنظمات الأمم المتحدة المعنية.

ولاية أوديشيا الهندية تقدم مقترحاً لتأسيس مجلس للمسئولية المجتمعية للشركات

في محاولة لتحقيق التنمية المستدامة بالقطاعات ذات الأولوية بدأت حكومة ولاية أوديشيا الهندية دراسة مقترح لإضفاء الطابع المؤسسي على الأموال والأنشطة المتعلقة بمشروعات المسئولية المجتمعية للشركات العاملة بالولاية من خلال إعداد قاعدة بيانات بشأن المؤسسات الصناعية والشركات المنزلية التي تندرج تحت لوائح وتنفيذ أنشطة المسئولية المجتمعية للشركات وتأسيس لجنة مختصة للنظر في مختلف النماذج وأنشطة المسئولية المجتمعية المتبعة واقتراح النموذج المناسب لولاية أوديشيا.

ومن الجدير بالذكر أن هناك نحو ٢٨٧ شركة منزلية بالولاية تهتم بأنشطة المسئولية المجتمعية للشركات من خلال وكالات خاصة بهم وقد تم

المسئولية المجتمعية وتحديد مجالات العمل المتقاربة.

وسيتم تأسيس مجلس للمسئولية المجتمعية للشركات للتخطيط الفعال تخصيص نحو ٣٤٤ مليار روبية من هذه الشركات المنزلية لتمويل أنشطة المسئولية المجتمعية.

مالطا تقدم نموذجاً عابر للقارات في مجال المسئولية المجتمعية

واصل فريق عمل بمؤسسة «كونسبت ستاديوم» - شركة في استشارات التسويق بمالطا - رعايته لبرنامج تعليم للأطفال في كينيا وذلك للعام الثاني على التوالي عبر رعايته لبرنامج رعاية مجتمعي محلي تحت عنوان "رعاية مستقبلي".

حيث ساهم الفريق في دفع الرسوم الدراسية لعدد من الأطفال في كينيا خلال العام الدراسي الحالي وتوفير أموال إضافية لشراء الزي المدرسي والأحذية والكتب والكشاكيل والوجبات اليومية.

ويظهر البرنامج كيف ومتى تكون المسئولية المجتمعية للشركات ، حيث جاء فريق العمل لدعم شخص آخر في حاجة إلى مساعدة على بعد آلاف الأميال ومن تلقاء أنفسهم ، حيث أشار إلى أن المسئولية المجتمعية للشركات تعلم كل واحد منا درساً كبيراً في الرحمة.

فهناك أكثر من ثمانية ملايين طفل حول العالم في حاجة إلى رعاية التي لن تساعد فقط الأطفال في تحقيق أحلامهم بالتخرج يوم ما ، ولكن أيضاً ستسهم في انتشالهم وأسرهم من الفقر.

وحدة كفاءة وترشيد الطاقة

نعمل سويا لتوفير الطاقة والحفاظ على البيئة

الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة
Egyptian Organization for Standardization and Quality

Hotline: 16514

www.eos.org.eg